٦٦

ان يكون التمييز فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسًا
واما لتقديره نحو امتلا الاناء ما فان الما لا يصلح فاعلا للامتلاء بل
لتعديه وهو الملا لانه مالي واما اللازمه نحو فجرنا الأرض عيونا فإن
العيون متفجره لا متفجره فما نحن فيه مثل امتلا الانا ما قوله وظني ان
هذ تكلف والحق ما ذكره الشيخ قال رحمه الله تعالى في شرح المفتاح
وانا اظن ان كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام
اذ ليس القصد هنا الى اقدام ونصيب بل الى قدوم وصيروره
على ما صرح به الشيخ دفعًا لما يوهم من اعتراض الامام يعني ان
ليس الموجود هنا اقداما ونصيبا حتى يطلب له فاعل وانما هو امر متوهم
مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيروره الى هذا كلامه
يعني انه وان ذكر الاقدام والتصيير لكن لم يقصد بهما الى اقدام
ونصيير موهومين غير موجودين وليس الموجود الا القدوم والصيروره
واذا لم يوجد الاقدام والتصيير لم يطلبها الفاعل صيروره فلا
يرد عليه ما نقل عنه رحمه الله تعالى في الحواشي انه اذا لم يكن اقدام
مع كونه مذكورا كان هنا لغوى في المسند لا مجاز عقلي والاسناد
ولا شك ان اسناد المعنى في الواقع لا يقدح في صحه استعمال اللفظ العقلي فيه كما
نقول الاقدام المعدوم او الموهوم مثلا واذا صح استعمال الاقدام
في معناه مع انتفائه لم يكن مجاز فيه نفسه قطعا ولا يقاس هذا على لفظ

الاطلاق

الاطلاق المستعمل في لفظ الاطلاق الموهومه على ما هو استعاره
تخييليه عند السكاكي انه مجاز قطعا لانه قياس مع الفارق لانه استعمل
الاطلاق ثمه في معنى وهمي شبه بالاطلاق الحقيقيه وانه غير ما وضع
له لفظ الاطلاق جزما بخلاف لفظ الاقدام فانه لم يستعمل الا في معناه
الموضوع له وهو الاقدام الحقيقي لكن اعتبر وجوده على سبيل التوهم
دون التحقيق وانما ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم
يذكر القدوم مع كونه موجودا محققا لفايده وهي المبالغه في مبادرته
الحق في القدوم حيث نسب الاقدام اليه على وجه الفاعليه
بفعل مقدم ما اذ لا شي الحامل في تحصيل القدوم من المقدم بل هو المحصل
له لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم فاسناده
اليه حقيقه فقد وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعل حقيقي اذا
اسند اليه يكون حقيقه لانه يقال اعتبار الاقدام الموهوم لا يحتاج
الى اعتبار مقدم متوهم فنفي اعتباره عنه قال وهذا مبني على
ان المراد بعيشه في قوله مع الاخر دفع لما يقال الاسناد الحقيقي
المجازي عند المصنف انما هو اسناد الصفه الى الضمير في راضيه
لا نسبه الوصفيه في عيشه راضيه فيجب ان يكون المراد بضمير راضيه
صاحب العيشه لا لفظ العيشه وبطلانه ممنوع لصحه ان يقال للعيشه
هو في عيشه راض صاحبها ووجه الدفع ان ضمير راضيه انما هو

Copyright © King Saud University